

المشاكلة الصرفية عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط

The morphological similarity of Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation of "AL-bahr AL-Muheet"

أ.د. شعلان عبد علي سلطان

أمانى عبد الزهرة عبد الصمد سلمان

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

ملخص البحث:

المشاكلة مصطلح من المصطلحات التي شاعت في علوم البلاغة بوصفها فناً من الفنون البلاغية التي تقتضي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه بصحبته، ولكن لم تقتصر المشاكلة على الجانب الدلالي بل نجد المشاكلة حاضرة على المستوى الصرفي والنحوي، وقد تمثلت في المستوى الصرفي في مراعاة الانسجام الصيغي في التركيب القرآني والميل إلى الصيغ التي تحقق تشاكلاً مع الصيغ الأخرى في النص، وقد اقتصر بحثي على هذا اللون من المشاكلة (المشاكلة الصرفية)، فكان عنوان البحث (المشاكلة الصرفية عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط)، يهدف هذا البحث إلى بيان التناسب والتشاكل بين الصيغ الصرفية في النص المبارك، مما يجعله يختار لفظاً صيغة معينة دون أخرى يمكن أن تحل محلها؛ وذلك لتحقيق التوافق والانسجام الصيغي بين الألفاظ الواردة في النص القرآني، وقد وجدت ذلك واضحاً جلياً عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط، فجاء البحث في توضيح المشاكلة الصرفية، وبيان العدول في الصيغ الفعلية، والعدول إلى المصدر، والعدول من مشتق لآخر، والعدول من الأفراد إلى الجمع وبالعكس، ثم عرضت بعض النماذج التي تخص هذه المشاكلة الواردة في تفسير البحر المحيط، ثم تلا ذلك خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: المشاكلة الصرفية، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الانسجام الصيغي.

Research abstract

The phenomenon of similarity is a concept used by scholars to explain and clarify many of the provisions of the Arabic language. The idea of this research revolves around (the morphological similarity according to Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation of Al-Bahr Al-Moheet), with the aim of showing the proportionality and similarity between the morphological formulas contained in the

Qur'anic text, The research dealt with the clarification of the morphological displacement statement in the actual formulas. Shift to the similarity, And the source, The displacement from one derivative to another, And the shift from individuals to plural and vice versa, Then a conclusion containing the most important search results.

Keywords: Morphological similarity, Al-Bahr Al-Moheet , Abu Hayyan al-Andalusi, formulaic proportionality.

المشكلة الصرفية:

المشكلة الصرفية تعني وجود مطابقة أو مماثلة بين الصيغ، مما يجعلك تختار لفظة ذات صيغة معينة دون أخرى يمكن أن تحل محلها أو أن الظاهر القرآني يقتضيها، أي عدول القرآن الكريم من صيغة إلى أخرى؛ وذلك تحقيقاً للتوافق والانسجام الصيغي بين الألفاظ الواردة في السياق القرآني، وكذلك كي تسير الصيغ على إيقاع واحد، ممّا يؤدي إلى متعة نفسية لدى المتكلم والمخاطب في آن واحد، وهذا ما تتميز به لغتنا العربية من إثارة الخفة والسهولة والاقتصاد في الجهد العضلي لأعضاء النطق.⁽¹⁾

وقد أشار أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) إلى هذا النوع من المشكلة في تفسيره في مواضع متعددة، وهذه بعض المواضع التي تناولها أبو حيان:

1-العدول في الصيغ الفعلية:

ورد هذا النوع من العدول في القرآن الكريم كثيراً، فقد يُعدل من صيغة الماضي إلى المضارع وبالعكس، ومن الأمر إلى الماضي أو المضارع وبالعكس. أو يكون العدول من الخطاب إلى الغيبة وبالعكس، وكل ذلك يكون لغايات ونكات تعبيرية أرادها القرآن الكريم ومنها المشكلة.

ومن الآيات التي ذكرها أبو حيان في تفسيره، وكان العدول فيها لتحقيق المشكلة بين صيغ الفعلية قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (سورة البقرة:87).

إذ عدل من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع. والآية في سياق ذكر فيها الفعل ماضيًا قبل الفعل (تقتلون)، إذ ورد الفعل (كذبتُم) بصورة الماضي، فلم لا يكون التعبير (فريقًا كذبتُم وفريقًا قتلتم).

ذكر أبو حيان أنَّ السبب وراء هذا العدول إلى المضارع هو: (2)

الأول: جيء بصيغة المضارع، ويُراد به حكاية الحال الماضية، لأنَّ الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب، وهي حالة قتلهم للرُّسل من قبل. ولمناسبة رؤوس الآيات المباركة.

الثاني: أنها تدلُّ على الحال والاستقبال، لأنهم يرومون قتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في المستقبل وذلك بسحره وتسميمه. وهذا ما ذكره من قبله الزمخشري (3)، والبيضاوي (4).

فالعدول من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع كان لأسباب منها: مشاكلة رؤوس الآيات المباركة. وكذلك المعنى يقتضي ذلك، إذ استحضار هذا الفعل الشنيع اقتضى الإتيان به مضارعًا لحكاية حال ماضية.

نلاحظ من ذلك كله أنه قد عدل عن الماضي (كذبتُم) إلى المضارع (تقتلون)، وذلك لاستحضار الحالة الفظيعة وهي قتلهم الرُّسل السابقين، وصيغة (تقتلون) جاءت مراعاة للفواصل، وهذا يعني أنَّ هذه الصيغة جاءت مراعاة للمشاكلة الصوتية والمشاكلة المعنوية، مما يُبيِّن روعة الأسلوب القرآني وجماله.

ومن العدول ما كان من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: 279).

ذكر المفسرون في قوله (لا تظلمون ولا تُظلمون)، قراءتين: (5)

الأولى: قراءة الجمهور، وهي قراءة الفعل الأول (تظلمون) مبنيًا للمعلوم، والثاني (تظلمون) مبنيًا للمجهول، فيكون المعنى: لا تظلمون الغريم بطلب زيادة على رأس المال، و(لا تُظلمون) أنتم بنقصان رأس المال.

الثانية: رواية المفضل عن قراءة عاصم، وذلك بضم التاء الأولى، فيكون الفعل الأول مبنياً للمجهول، والثاني مبنياً للمعلوم، وهذا يعني انها عكس القراءة الأولى.

ذكر أبو حيان ترجيح أبي علي الفارسي لقراءة الجمهور، إذ قال أبو علي: "ويرجح تقديم: لا تظلمون بأنه أشكل بما قبله، لأن الفعل الذي قبله مسند إلى فاعل، وهو قوله: {وإن تبتم فلکم} فتظلمون أشكل بما قبله لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من تظلمون المسند فيه الفعل إلى المفعول به" (6)، وهذا ما ذكره ابن عطية أيضاً (7)، وذكره القرطبي (ت671هـ) أيضاً (8).

وذكر الأزهرى أن القراءتين لا يوجد هناك تغير في المعنى الخاص بهما، لكن أجود القراءتين، بتقدم الفعل المبني للمعلوم (تظلمون) على الفعل المبني للمجهول (تظلمون) (9).

وهناك من وجّه كل قراءة وبيّن نكتة كل منهما، ووجهه أن منعهم من الظلم أهم فبدئ به. ويُقرأ بالعكس، والوجه فيه أنه قدّم ما تطمئن به نفوسهم من نفي الظلم عنهم، ثم منعهم من الظلم، ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحد، لأن الواو لا تُرتب (10).

ومن العدول ما كان من صيغة الغياب إلى صيغة التكلم، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: 114).

ورد الأسلوب القرآني الخاص بهذه الآية الكريمة، في صيغة الغيبة المتمثلة في قوله: {من يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله}، ثم عدل إلى صيغة التكلم المتمثلة في قوله: {نؤتيه}، وكان من المفترض أن يُقال: {يؤتيه}، حسب قاعدة مطابقة الضمائر، لكن عدل عن ذلك؛ لأجل المشاكلة الصرفية التي تحمل التناسب والانسجام الدلالي في سياق النظم القرآني، لورود الأفعال بعد الفعل (نؤتيه) بنون المضارعة.

وذكر المفسرون أن لهذا الفعل (نؤتيه) قراءتين: (11)

الأولى: قراءة الجمهور، وهي (نؤتيه) صيغة التكلم بالنون.

الثانية: قراءة حمزة وأبي عمرو، وهي (يؤتيه) بصيغة الغائب بالياء.

وقال أبو حيان عن قراءة الجمهور التي تكون بالنون على سبيل الالتفات (أي: العدول) من صيغة الغيبة إلى صيغة التكلم أن هذا الاستعمال القرآني عنده أبلغ: "والباقون بالنون على سبيل الالتفات، ليناسب ما بعده من قوله: ﴿قُلْ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ﴾ (سورة النساء: 115)، فيكون اسنادُ الثواب والعقاب إلى ضمير التكلم العظيم وهو أبلغ من أسناده إلى ضمير الغائب" (12)

أمّا الذين سبقوا أبا حيان، منهم ابن عيطة، فقد ذكر القراءتين دون ترجيح إحداهما، إذ قال: "والقراءتان حسنتان" (13)، ومن قبله الأزهري الذي قال: "النون والياء معناهما واحد، الله يؤتيه" (14)

فيما أيد أبو البقاء، قراءة الياء، بقوله: " (فسوف نؤتيه): بالنون والياء وهو ظاهر" (15)

ورجح باحث قراءة الجمهور بقوله: "ولكن التفت إلى التكلم، على أنه اخبار من الله تعالى عن نفسه بأنه سيمنح الأمرين بالمعروف والمصلحين بين الناس ابتغاء مرضاة الله أجراً عظيماً. ولو ظل السياق على الغيبة لما تحقق هذا المعنى البلاغي" (16)

نلاحظ من ذلك أن الأسلوب القرآني قد جاء بصيغتي الغيبة والتكلم، إذ عدل من الغيبة إلى التكلم، لأمر بلاغي، وهو التعظيم، وتحقيق المشاكلة اللفظية لما بعده، ومن قرأ بالغيبة كان على نسق كلام واحد دون التفتات.

ومن العدول ما كان من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم، منها من صيغة الفعل المضارع إلى اسم الفاعل، في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (سورة الأعراف: 81).

ففي قوله: {بل أنتم قوم مسرفون}، عدلت الآية الكريمة عن التعبير بصيغة الفعل إلى التعبير بصيغة الاسم، وكان من المفترض أن يقول (بل أنتم قوم تسرفون)، ليطابق قوله: (تأتون)، ولكنه عدل عن ذلك؛ لأجل توخي رؤوس الآيات المباركة.

بينما قال في سورة النمل: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (سورة النمل: 55).

نلاحظ قد جاء الوصف في سورة النمل بصيغة الفعل، وهو قوله: {بل أنت قوم تجهلون}.

ذكر المفسرون هذا الاختلاف، فقال أبو حيان في ذلك: "وجاء هنا (أي: في سورة الأعراف) مسرفون باسم الفاعل ليدل على الثبوت ولموافقة ما سبق من رؤوس الآي في ختمها بالأسماء، وجاء في النمل (تجهلون) بالمضارع؛ لتجدد الجهل فيهم ولموافقة ما سبق من رؤوس الآي في ختمها بالأفعال" (17)

هذا يعني أنه ذكر هنا الوصف بلفظ الاسم موافقة لرؤوس الآيات السابقة لهذه الآية، فقد ختمت بالأسماء منها (المرسلين، وجاثمين، والناصحين، والعالمين...)، وجاء في سورة النمل بلفظ الفعل؛ لأجل توحي رؤوس الآيات السابقة لها، فقد ختمت بالأفعال منها (يعلمون، ويتقون، وتبصرون...) (18).

وهذا ما ذكره الخطيب الاسكافي (ت420هـ)، فقال في مجمل كلامه: "فلما تناسقت هذه الأفعال في هذه الفواصل التي قبل هذه الفاصلة كان بناؤها على ما قبلها بلفظ الفعل أولى بها، فجاء: (تجهلون) في هذا الموضع، و(مسرفون) في الأول لهذا من القصد فكان الاسم أحق بالوضع في هذا المكان لتساوى الفواصل" (19)

2-العدول إلى المصدر:

وقد يُعدل في الآيات القرآنية من المشتقات إلى استعمال المصدر، أو من صيغة المصدر إلى صيغة مصدر أخرى؛ وذلك لغاية معينة، ومن هذه الغايات التشاكل؛ لأن كل كلمة في القرآن الكريم جاءت مناسبة لما قبلها ولما بعدها، فلا يصح استبدال لفظة بأخرى، وكل ما يُحذف فيه سواء حركة كانت أو حرفاً أو فعلاً أو اسماً، أو يُذكر أو يُقدم أو يُؤخر، فكل ذلك مقصود، فتأتي الآية الكريمة، بل السورة بكاملها غاية في السبك والصياغة، وتناسق في اللفظ والمعنى. (20)

ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (سورة المزمل:8).

فقد ورد المصدر في الآية المباركة وهو قوله: (تَبْتِيل) الذي على وزن (تفعيل)، فهو ليس مصدرًا للفعل السابق له وهو قوله: (تبتل) الذي على وزن (تفعّل) والمصدر منه (تفعّل) ، وإنما فعل المصدر المذكور هو (تبتّل) الذي على وزن (فعل) وجاء هذا لغاية صرفية وهي المناسبة في الفواصل القرآنية. (21)

وفي ذلك قال أبو حيان: "وانتصب تبتيلاً على أنه مصدر على غير الصدر- أي: فعله، وحسن ذلك كونه فاصلة" (22)

نلاحظ في ذلك من أجل مراعاة الفاصلة القرآنية اقتضى المشاكلة الصرفية بين فواصل الآي الكريمات فواصل الآيات هي (قيلاً، وطويلاً، وجحيمًا، وأليمًا،...) ، وهذه المشاكلة بين أوازن الفواصل حققت التناسب الصوتي المتمثل بالفاصلة القرآنية.

وهذا ما ذكره الزمخشري قبله وأشار إلى أن المعنى المراد متحقق باللفظين والعدول من لفظ إلى آخر مراعاة للفاصلة: "بأن قلت: كيف قيل تبتيلاً مكان تبتلاً؟ قلت: لأن معنى تبتل بتل نفسه، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل" (23)

ويقول الكرمانى (ت بعد 531هـ): "والقياس تبتلاً، ولكن لما كان التبتل من حروفه عدل إليه؛ لموافقة رؤوس الآي؛ لأن خط القرآن من أحسن النظم، والوصف فوق كل خط" (24)

في ذلك قال الزجاج: "والأصل في المصدر في (تبتل تبتلت تبتيلاً)، و(تبتلت، تبتيلاً)، فتبتيلاً محمول على معنى تبتل إليه تبتيلاً" (25)

فمعنى (تبتل)، بيّنه القرطبي، بقوله: "التبتل: الانقطاع إلى عبادة الله عز وجل، أي انقطع بعبادتك إليه، ويقال: كيف قال: تبتيلاً، ولم يقل: تبتلاً؟ قيل له: لأن معنى تبتل بتل نفسه، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل" (26)

وقد جعل الدكتور فاضل السامرائي هذا العدول باباً من أبواب التوسع الدلالي، إذ يتحقق بهذا العدول معنيان (التبتل والتبتيل)، إذ يقول: "وكان المتوقع أن يقول: (وتبتل إليه تبتلاً) غير أنه لم يقل ذلك. وسبب ذلك أنه أراد أن يجمع بين معنيي التبتل والتبتيل، وذلك أن تبتل على وزن (تفعل) و(تفعل): يفيد التدرج والتكلف، مثل: تجسس وتحسس وتبصر، ... ، وأما (فعل) فيفيد التكثير والمبالغة، وذلك نحو: كسر وكسر، ...، فالله سبحانه جاء بالفعل لمعنى التدرج ثم جاء بالمصدر لمعنى آخر هو التكثير، وجمع المعنيين في عبارة واحدة موجزة، ...، ولكنه أراد المعنيين فجاء بالفعل من صيغة والمصدر من صيغة أخرى وجمعهما" (27)

نلاحظ من ذلك أنَّ أراء المفسرين واللغويين في هذا العدول تراوحت بين الغاية اللفظية المتمثلة بمراعاة الفاصلة القرآنية والغاية المعنوية المتمثلة بالتوسع في المعنى، ولا محذور يمنع من جمع الغابتين معاً في النصّ المبارك.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لِخِيٍّ بِهِ بَلَدَةٌ مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْآسِيَّ كَثِيرًا﴾ (سورة الفرقان: 49).

نلاحظ مجيء وصف قوله: (بلدة) وهو مؤنث بصفة المذكر وهو قوله (ميتا)؛ لأن (البلدة) تكون في معنى (البلد)، كما في قوله تعالى: ﴿فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ (سورة فاطر: 9).

ذكر في هذا الوصف قراءتان: (28)

الأولى: قراءة عيسى، وأبي جعفر: (مَيِّتًا) بالتشديد.

الثانية: قراءة الجمهور: (مَيِّتًا) بالتخفيف. وقد وجه أبو حيان هذه القراءة توجيهًا قائمًا على أساس المشاكلة والتناسب، إذ قال: "ورجح الجمهور التخفيف، لأنه يماثل فعلاً من المصادر، فكما وُصف المذكر والمؤنث بالمصدر، فكذلك بما أشبهه بخلاف المشدد، فإنه يُماثل فاعلاً من حيث قبوله للتاء إلا فيما خصَّ المؤنث نحو طامت" (29)

نلاحظ أنَّ توجيه أبي حيان لقراءة الجمهور قائم على أساس المشاكلة الصرفية، إذ إنَّ المصدر من الألفاظ التي يوصف بها المذكر والمؤنث على حد سواء، فنقول: امرأة عدل وصوم رضا. و(ميت) هنا على وزن (فَعْل)، فهو ليس بمصدر ولكنه جاء على وزن مشهور بالمصدرية وما جاء مشاكلاً للمصدر من الأوصاف من حيث الصيغة يأخذ حكم المصدر في جواز وصف المذكر والمؤنث به على حد سواء.

وهذا بخلاف وزن كلمة (مَيِّت) بالتشديد في قراءة من قرأ ذلك، فهو على وزن لا يماثل أوزان المصادر، فهو يماثل الفاعل؛ إذ إنَّه يؤنث ويُذكر، إلا بعض الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، كطامت. (30)

3- العدول من مشتق لآخر:

تتشترك المشتقات على اختلاف أنواعها بالدلالة على حدثٍ وذات. ولكل مشتق دلالة خاصة به، وقد يُعدل من صيغة إلى أخرى بحسب ما يطلبه السياق، والذي يساعد على هذا العدول هو التقاء المشتقات في دلالة ما واقتربها من دلالة أخرى.

فقد يُعدل عن الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل، فهما يشتركان في الدلالة على ذات متصفة بحدثٍ ويفترقان في أنَّ اسم الفاعل دالٌّ على صفة غير لازمة فهي صفة متغيرة، وأمَّا الصفة المشبهة فهي تدلُّ على ثبوت الصفة ولزومها لصاحبها، فمن ذلك ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (سورة هود: 12).

إذ اختار النظم القرآني اسم الفاعل (ضائق) دون الصفة المشبهة (ضيّق) وعلى الرغم من أنَّ الصفة المشبهة أكثر استعمالاً من وزن (فاعل) الذي عليه (ضائق)، والغرض من ذلك كان؛ لأجل المشاكلة اللفظية والمشاكلة المعنوية، فاللفظية هي مناسبتها للفظ (تارك) من الآية نفسها، والمعنوية بين اللفظية وهي أنَّ الحالة التي عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ضيق هي حالة عارضة غير ثابتة؛ لأنَّ رسول الله (عليه افضل الصلاة والسلام) أفسح الناس صدرًا، فسبب هذا العدول إذن هو التعبير عن حدث عارض في الماضي.

وفي ذلك قال أبو حيان: "وعبّر بضائق دون ضيّق للمناسبة في اللفظ مع تارك، وإن كان ضيّق أكثر استعمالاً، لأنَّه وصف لازم، وضائق وصف عارض" (31)، وهذا ما ذكره ابن عطية من قبله. (32)

ومن ناحية مناسبتها للمعنى، فقد ذكر الزمخشري بقوله: "فإن قلت: لِمَ عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أفسح الناس صدرًا. ومنه قولك: زيد سيد وجواد، تُريد السيادة والجواد الثابتين المستقرين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد ونحوه كانوا قومًا عامين في بعض القراءات" (33)

وضح ابن عاشور هذا العدول، بقوله: "وإنما عدل عن أن يُقال: (ضيّق) هنا إلى (ضائق) لمراعاة النظم مع قوله: تارك، لأن ذلك وصف الضيق في صدره بخلاف ضيق، إذ هو صفة مشبهة وهي دالة على تمكن الوصف من الموصوف، إيماء إلى أن أقصى ما يتوهم توقعه في جانبه (صلى الله عليه وآله وسلم) هو ضيق قليل يُعرض له" (34)

إذ قال الله عز وجل في سورة الأنعام: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة الانعام:125).

عبّر هنا بالصفة المشبهة (ضيق)، ولم يقل (ضائق)، أمّا في سورة هود، فقد قال (ضائق)؛ لأن كل لفظة في القرآن الكريم جاءت بما يناسب السياق الواردة فيه، كان الضيق في سورة الانعام ضيقاً لازماً وثابتاً، بينما كان ضيق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عابراً وحالة طارئة.⁽³⁵⁾

نلاحظ من ذلك كله، إنما جاء هنا باسم الفاعل (ضائق)، وعدل عن الصفة المشبهة (ضيق)، لأمرين، الأول: تحقيق المشاكلة اللفظية وهي مناسبة ما قبله (تارك) الذي جاء على وزن فاعل، والثاني: تحقيق المشاكلة المعنوية، فكل صيغة دلالة خاصة بها، يُؤتى بها بحسب المعنى المراد في السياق الخاص به، فكان هنا (ضائق) ملائماً للسياق القرآني الخاص بهذه السورة؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يضق صدره، وهو الذي قال عنه الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (سورة الشرح:1).

وقد يأتي المشتق على وزن معين، ويُرجح أبو حيان توجيهاً محدداً من بين توجيهات متعددة مراعاة للمشاكلة الصرفية، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ (سورة هود:93).

في قوله: (رقيب) جاءت صيغة المبالغة على وزن فاعل، فذكر المفسرون دلالة هذه الصيغة على أوجه:⁽³⁶⁾

الأول: صيغة مبالغة بمعنى (راقب) اسم فاعل، كالصريم بمعنى صارم.

الثاني: بمعنى (المراقب) كالعشير بمعنى معاشر.

الثالث: بمعنى (المرتقب) كالرفيع بمعنى المرتفع، والفقير بمعنى المفتقر.

وقد رجح أبو حيان أن يكون (فاعِل: رقيب) بمعنى اسم الفاعل من الفعل المزيد (المرتقب)، بقوله: "أو بمعنى المرتقب كالفقير والرفيع بمعنى المفتقر والمرتفع، ويحسن هذا مقابله فارتقبوا"⁽³⁷⁾

وبين عبد الكريم الخطيب، علة هذا الاختيار، بقوله: "وقد جاء النظم القرآني بلفظ "رقيب" بدل "مرتقب" الذي يقتضيه النظم ليدل على أن شعيباً في المكان الذي يشرف منه على هؤلاء القوم عالٍ، كما يقوم القاضي على منصة القضاء"⁽³⁸⁾

اختار المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، أن يكون بمعنى (الراقب)، فقال: "إني معكم رقيب بمعنى الراقب وكان شعيب (عليه السلام) يسمى خطيب الأنبياء لحسن محاورته مع قومه وكمال اقتداره في مراجعته جوابهم"⁽³⁹⁾، أمّا ما تقدم من المفسرين، فقد ذكروا هذه الوجوه دون ترجيح منهم.⁽⁴⁰⁾

نلاحظ من ذلك أن ترجيح أن يكون (فعل) بمعنى (مفتعل) لا بمعنى (فاعل)، هو لتحقيق المشكلة الصرفية مع الفعل (ارتقبوا).

ومن العدول ما كان من اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة، منها قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ (سورة الشعراء: 37).

بينما قال الله عز وجل في سورة الأعراف: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (آية: 112). وفي سورة يونس: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ (آية: 79).

فاختلفوا في قراءة قوله: (بكل ساحر عليم) في سورة الأعراف وسورة يونس، إذ قرأ حمزة والكسائي: (سَحَّار) على وزن (فعال) صيغة مبالغة، وقرأ الباقون (وهم: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر): (ساحر) على وزن (فاعل) اسم فاعل.

بينما اجمعوا على قراءة (سَحَّار) في سورة الشعراء، بأن يكون صيغة مبالغة.⁽⁴¹⁾

فعبّر بصيغة المبالغة (سَحَّار) بدل (ساحر) في سورة الشعراء؛ وذلك للمشكلة اللفظية والمعنوية، فالنص القرآني اختار صيغة دون أخرى؛ للمشكلة الصرفية التي تقتضي كذلك أن يكون هناك تناسب دلالي يناسب السياق القرآني، فعلى أبو حيان سبب هذا العدول، بقوله: "وتناسب سَحَّارٍ عليم، لكونهما من ألفاظ المبالغة ولما كان قد تقدم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة الشعراء: 34) ناسب هنا أن يُقَابِلَ بقوله بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ"⁽⁴²⁾

وأرجع بعضهم هذا الاختلاف إلى أنه قال (سَحَّار) بصيغة مبالغة، لأنه وصف ب(عليم)، فدلّ على التناهي في علم السحر وحذقه به، فحسن لذلك أن يذكروا بالاسم الدال على المبالغة في السحر.⁽⁴³⁾

وهذا ما يفهم من كلام الزمخشري، إذ قال: "وقرئ سحار، أي يأتوك بكل ساحر مثله في العلم والمهارة، أو بخير منه"⁽⁴⁴⁾

ويقول الدكتور فاضل السامرائي عن هذا الاختلاف: "فقد جاء في الأعراف بصيغة اسم الفاعل (ساحر)، وجاء في الشعراء بصيغة المبالغة (سحَّار)، وهذه الصيغة في الشعراء تتناسب مع المبالغة في قوة التحدي وشدة المواجهة بين فرعون وموسى (عليه السلام) وتتناسب مع غضب فرعون البليغ واندفاعه للنيل من موسى (عليه السلام) فهم أرادوا سحَّارًا بليغًا في السحر لا مجرد ساحر. وهذا يتناسب أيضًا مع مقام التأكيد على السحر، فإن السحر أكد وكرر في الشعراء أكثر مما في الأعراف، فقد ذكر في الأعراف سبع مرات، وفي الشعراء عشر مرات. فانظر كيف اقتضى كل مقام اللفظة التي وردت فيه"⁽⁴⁵⁾

نلاحظ من ذلك كله أنَّ النص القرآني قد جاء بصيغة المبالغة في التعبير عن سحرة فرعون ليدل على أنَّ سحرهم يفوق سحر موسى (عليه السلام) حسب ظنَّهم، وجاء بصيغة اسم الفاعل (ساحر عليم) للتعبير عن سحر موسى (عليه السلام)، فكان سحره قد وُصف بأنَّه عليم به متمكن منه، فجاء مقابله بصيغة مبالغة فهي تدل على تمكن سحرة فرعون من السحر بدلالة هذه الصيغة دون الحاجة إلى وصفٍ ليدل على المبالغة. فكان التعبير بصيغة المبالغة، لوصف فرعون موسى (عليه السلام) بالسحر، عندما رأى معجزاته، ارتهب لما لديه، فوصفه لقومه بأنه سحَّار، وقال لهم يُريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره، لذلك طلب الاتيان بكل سحَّار عليم، يفوق سحره موسى (عليه السلام)، إما في سورة الأعراف، فقد ذكر الله عزَّ وجلَّ أن الكلام كان من لسان الملائكة لفرعون.

4-العدول من الأفراد إلى الجمع وبالعكس:

يتميز النص القرآني باستخدام الصيغ الخاصة بالعدد بما يناسب السياق الواردة فيه وملائمتها للمعنى المراد، فنجده يُغيّر في استخدامه لهذه الصيغ من الأفراد إلى التثنية أو الجمع وبالعكس. ونحن نعلم أنَّ العدد في العربية: إمَّا مفرد أو مثني أو جمع، وقد يكون هناك عدول في العدد من الأفراد إلى الجمع أو بالعكس في القرآن الكريم؛ وذلك لأجل المشاكلة بين الصيغ الواردة في سياق الآيات المباركة، ولأنَّ استعمال النص القرآني لهذه الصيغ ليس عرضًا إنما لغاية وهي المشاكلة والتلاؤم بين صيغ الألفاظ والسياق الواردة فيها.

ومن العدول ما كان من الأفراد إلى الجمع، منه في قوله تعالى: ﴿مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رُفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ (سورة الرحمن: 76).

فقد جاء لفظ (خضر) جمعاً مع أنه نعت لمفرد وهو قوله (رفرِف)، فالمراد (رفرِف أخضر) ، فلما كان (رفرِف) اسم جنس و هو الاسم الدال على الواحد وعلى الجمع، ومن صفاته يجوز أن يُنعت بجمع؛ لأنه يدل على الجمع من خلال مدلوله، أو بمفرد الذي يدل عليه من خلال لفظه فلفظه مفرد ، و جاء هنا منعوتاً بجمع، وهو (خضر)، والذي حَسَّنَ هذا الجمع؛ لمشاكلته لما بعده من قوله: (عبقري حسان)، ف (حسان) جمع.⁽⁴⁶⁾

وهذا ما ذكره أبو حيان، بقوله: "على رفرِف: وُصف بالجمع؛ لأنه اسم جنس، الواحد منها (رفرِفة)، واسم الجنس يجوز فيه أن يُفرد نعته، وأن يُجمع لقوله: ﴿وَالنَّخْلَ بِاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (سورة ق: 10). وحُسِّنَ جمعه هنا مقابلته (حسان) الذي هو فاصلة"⁽⁴⁷⁾

فالمقابلة بين عبارتي النص القرآني المتعاطفتين تُرجح أنَّ تأتي صيغها متماثلة تحقيقاً للون من التشاكل الصرفي الإيقاعي الذي يضيف على النص القرآني جمالية خاصة تطرب لها الاسماع وتهفو لها القلوب، فضلاً عن أنَّ القواعد التي ذكرها علماء اللغة متحققة إذ يسمح النظام اللغوي نعت اسم الجنس بالمفرد أو الجمع.

وقد يكون العدول في صيغ الجمع نفسها، فمثلاً يجري العدول من جمع المذكر السالم إلى جمع المؤنث السالم، أو من جمع القلة إلى جمع الكثرة، وبالعكس. ومن أمثلة هذا العدول، ما ذكره أبو حيان في العدول من صيغة جمع القلة إلى صيغة جمع الكثرة، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (سورة يوسف: 43)

وقعت المشكلة في قوله: (سبع سُنبُلَاتٍ)، إذ جاء مميز العدد (سبعة) مجموعاً جمع قلة وهو (جمع المؤنث السالم) وكان من المفترض أنَّ يُجمع جمع تكسير كما قال تعالى في سورة البقرة: ﴿كَمَلِّ حَبَّةٍ أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ (سورة القرة: 261)، لكن عدل عنه لغاية وهي المشكلة الصرفية.

فكان سبب هذا العدول من جمع التكسير (جمع كثرة) إلى جمع التصحيح (جمع قلة)، وهو لسبب المشكلة و المجاورة، فبيَّن أبو حيان هذا العدول بأنَّ مميز العدد؛ إمَّا يكون مجموعاً جمع تكسير أو جمع سلامة، فأنَّ جُمع جمع سلامة لا يجوز إلا في موضعين، وهما: الأول: ألا يكون

للمفرد منه جمعٌ إلا سواه ، نحو: سبع بقرات وسبع سماوات، فصح جمع التصحيح هنا لإهمال غيره، والثاني: إذا جاور ما أهمل فيه جمع التكسير، كما عبّر هنا النص القرآني بقوله: (سبع سنبلات) لمجاورته (سبع بقرات).⁽⁴⁸⁾

فمنهم من ذهب إلى أنه من باب التعاور بين صيغ الجمع، وهذا ما ذكره الزمخشري، بقوله: "فإن قلت: هلا قيل: سبع سنبلات، على حقه من التميز بجمع القلة كما قال: (وسبع سنبلات خضر)؟ قلت: هذا لما قدمت عند قوله: (ثلاثة قروء) من وقوع أمثلة الجمع متعاورة مواقعها"⁽⁴⁹⁾

فردّ أبو حيان على قول الزمخشري بقوله: "وتحصل من هذا الذي قرناه أن قوله (سبع سنابل) جاء على ما تقرر في العربية من كون جمعاً متناهيًا، وأن قوله: (سبع سنبلات) إنما جاز لأجل مشكلة: سبع بقرات، ومجاورته، فليس استعذار الزمخشري بصحيح"⁽⁵⁰⁾

ومنهم من ذهب إلى أنّ الغرض من ذلك، هو مناسبة سياق الآيات المباركة، ففي سورة البقرة، كان المقام مقامًا يدلّ على تكثير الاجر لمن يضاعف الصدقة، والاجر الذي اعدّه الله له؛ لذلك جاء المميز العدد جمع كثرة، وبدليل قوله تعالى فيما بعده: (وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ)، فهو مقام زيادة، أمّا في آية يوسف، فهي إخبار عن رؤيا الملك، فكان مميز العدد جمع قلة ، فكل مقام مقال.⁽⁵¹⁾

وفي هذا الصدد يقول الزركشي: "إن آية البقرة سبقت في بيان المضاعفة والزيادة، فناسب جمع الكثرة وآية يوسف لحظ فيها وهو قليل فأتى بجمع القلة ليُصدق اللفظ المعنى"⁽⁵²⁾

نلحظ من مجمل الآراء التي قبلت في هذا العدول الصرفي، أنّ من المفسرين من لجأ إلى المناسبة السياقية في تفسير ذلك، في حين عدّ أبو حيان المشكلة الصرفية هي سبب هذا العدول.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، فكانت رحلة ماثرة في رحاب كتاب الله الكريم، وفي تفسير البحر المحيط، بحثاً عن ظاهرة المشكلة الصرفية، لا بدّ من ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وهي:

1- يبين البحث أن المشكلة الصرفية قائمة على وجود تطابق بين الصيغ المستعملة في النصّ القرآني، وقد يعدل النصّ الكريم من صيغة إلى أخرى؛ وذلك لتحقيق الانسجام والتوافق الصيغي بين الألفاظ الواردة في السياق القرآني.

2- توصل البحث إلى أن المشكلة تحقق الانسجام في الصيغ من أجل تيسير عملية النطق وإضفاء طابع جمالي ناتج عن الإيقاع المنتظم للنصّ القرآني.

3- وضح البحث أن التشاكل الصرفي حدث في بعض المظاهر وهي: العدول في الصيغ الفعلية، والعدول إلى المصدر، والعدول من مشتق لآخر، وذلك لغايات ونكات تعبيرية أرادها النصّ الكريم، ومنها هذه المشكلة.

4- يبين البحث أن النصّ القرآني يتميز باستخدام الصيغ الخاصة بالعدد بما يناسب السياق الواردة فيه، وملائمتها للمعنى المراد، فنجده يُغايّر في استخدامه لهذه الصيغ؛ وذلك لأجل المشكلة بين الصيغ الواردة في سياق الآيات المباركة، ولأن استعمال النصّ القرآني لهذه الصيغ ليس عرضاً، إنما لغاية وهي المشكلة والتلاؤم بين صيغ الألفاظ.

الهوامش:

(1) يُنظر: المشكلة في الحديث النبوي دراسة لغوية، علي عبد الخالق الجبوي: 43.

(2) يُنظر: البحر المحيط: 483/1، و الدر المصون: 500/1، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرازي: 268/3، وحاشية القونوي، الحنفي: 12/4، والاعجاز الصرفي في القرآن الكريم، عبد الحميد هندراوي: 118.

(3) الكشف: 162/1.

(4) أنوار التنزيل و أسرار التأويل: 93/1.

(5) يُنظر: السبعة في القراءات: 192، ومعاني القراءات: 232/1، والحجة في القراءات السبع: 104، والحجة للقراء السبعة: 414/2، والتبيان في إعراب القرآن: 225/1، والبحر المحيط: 716/2.

(6) الحجة للقراء السبعة: 414/2، و البحر المحيط: 716/2.

(7) المحرر الوجيز: 376/1.

(8) الجامع لأحكام القرآن: 371/3.

(9) معاني القراءات: 232/1.

(10) التبيان في إعراب القرآن: 225/1.

(11) يُنظر: البحر المحيط: 66/4، و السبعة في القراءات : 237، ومعاني القراءات : 317/1، والنشر في القراءات العشر: 251/2، وغرائب القرآن و رغائب الفرقان، النيسابوري: 496/2، والمحزر الوجيز: 112/2.

(12) البحر المحيط: 66/4، والدر المصون: 90/4.

(13) المحزر الوجيز: 112/2.

(14) معاني القراءات: 317/1.

(15) التبيان في إعراب القرآن: 389/1.

(16) القراءات وأثرها في علوم العربية: 114/2.

(17) البحر المحيط: 101/5، والدر المصون: 73/5، وروح المعاني: 408/4.

(18) يُنظر: غرائب القرآن و رغائب الفرقان: 279/3.

(19) درة التنزيل وغرة التأويل: 633-634/2.

(20) يُنظر: التحويل الصرفي في القرآن الكريم ، دراسة دلالية تطبيقية ، رسالة ماجستير، اعداد :حميدة أونان ، و وسيلة لعبيدي، جامعة الجيلالي بونعامة . خميس مليانة، كلية الآداب و اللغات ، الجزائر، 2018: 44.

(21) يُنظر: الكتاب: 81/4، ومعاني القرآن، الأخفش: 552/2، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: 245/2، وشرح المفصل: 1/ 274، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: 162/2.

(22) البحر المحيط: 316/10.

(23) الكشف: 639/4.

(24) لباب التفاسير: 3418.

(25) معاني القرآن و إعرابه: 241/5، ويُنظر: التفسير البسيط، الواحدي: 368/22.

(26) الجامع لأحكام القرآن: 44/19.

(27) التعبير القرآني: 34-35.

(28) يُنظر: البحر المحيط: 116/8، والمحتسب: 253/2، وروح المعاني: 31/10.

(29) البحر المحيط: 116/8، وروح المعاني: 31/10.

- (30) يُنظر: المحتسب: 253/2، والبحر المحيط: 116/8.
- (31) البحر المحيط: 129/6، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن: 12/9، والدر المصون: 293/6-294.
- (32) يُنظر: المحرر الوجيز: 154/3.
- (33) الكشف: 382/2، ويُنظر: شرح المفصل: 109/4، والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي: 366/1.
- (34) التحرير والتنوير: 16/12.
- (35) يُنظر: دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، إعداد: عبد الناصر مشري، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2014: 104.
- (36) يُنظر: الكشف: 424/2، ومفاتيح الغيب: 392/18، وأنوار التنزيل و أسرار التأويل: 147/3، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 81/2، والبحر المحيط: 203/6، وروح المعاني: 322/6.
- (37) البحر المحيط: 203/6، ويُنظر: روح المعاني: 322/6.
- (38) التفسير القرآني للقرآن: 1193/6.
- (39) روح البيان: 180/4.
- (40) يُنظر: الكشف: 424/2، ومفاتيح الغيب: 392/18، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- (41) يُنظر: البحر المحيط: 132/5، و السبعة في القراءات: 289، و إعراب القراءات السبع و عللها: 122، و النشر في القراءات العشر: 271/2، والمحرر الوجيز: 438/2، وروح المعاني: 24/5.
- (42) البحر المحيط: 132/5.
- (43) يُنظر: الحجة للقراء السبعة: 64/4، والتفسير البسيط: 274/9، ومفاتيح الغيب: 333/14.
- (44) الكشف: 139/2.
- (45) التعبير القرآني: 331.
- (46) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس: 213/4، وشرح المفصل: 323/3-324..
- (47) البحر المحيط: 71/10، واللباب في علوم الكتاب: 363/18.
- (48) يُنظر: البحر المحيط: 656-655/2، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: 1322/3، والدر المصون: 580-581/2، وشرح شذور الذهب، الجوجري: 856/2.
- (49) الكشف: 310/1، ويُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 573/1.
- (50) البحر المحيط: 656/2.

(51) يُنظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الاحاد ، جعفر الغرناطي: 70/1، ومعتزك الاقران: 189/3.

(52) البرهان في علوم القرآن: 22/4.

المصادر:

1-الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2008م.

2- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه(ت370هـ)، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت - لبنان، 2006م.

3- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 2001م.

4-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي(ت685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ط/1، بيروت، 1418هـ.

5-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

6-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي(ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط/1، بيروت، 1957م.

7-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ت.ط).

8-التحرير والتنوير، محمد طاهر بن عاشور(ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.

9-التحويل الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية تطبيقية، رسالة ماجستير، إعداد: حميدة أونان ووسيلة لعبيدي، جامعة الجبالي بونعمامة خميس مليانة، كلية الآداب واللغات، الجزائر، 2018م.

10-التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي(ت741هـ)، تح: عبدالله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/1، بيروت، 1416هـ.

- 11-التعبير القرآني، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط/1، عمان، 1998م.
- 12-التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الواحدي(ت468هـ)، تح: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/1، 1430هـ.
- 13-التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب(ت بعد1390هـ)، دار الفكر العربي، ط/1، القاهرة، 1970م.
- 14-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي(ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/1، 2008م.
- 15-الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط/2، القاهرة، 1964م.
- 16-حاشية الشهاب على تفسير البضاوي، المُسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي(ت1069هـ)، دار صادر، بيروت، 2000م.
- 17-حاشية القونوي عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي(ت1195هـ) على تفسير الإمام البضاوي، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 2001م.
- 18-الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله(ت370هـ)، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط/4، بيروت، 1401هـ.
- 19-الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي(ت377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رياح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط/2، دمشق/ بيروت، 1993م.
- 20-درة التنزيل وغرة التأويل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي(ت420هـ)، دراسة و تحقيق و تعليق: د. محمد مصطفى آيدين، دامة أم القرى ، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها(30) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، ط/1، 2001م.

- 21- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- 22- دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، إعداد: عبد الناصر مشري، جامعة الحاج لخضر - باتنة - كلية الآداب واللغات، الجزائر، 2014م.
- 23- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء(ت1127هـ)، دار الفكر، بيروت.
- 24- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي(ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1415هـ.
- 25- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي(ت324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط/2، مصر، 1400هـ.
- 26- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت761هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، ط/1، سوريا، 2001م.
- 27- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزيان(ت368هـ)، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 2008م.
- 28- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، ط/1، بيروت، 1422هـ/2001م.
- 29- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري(ت850هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 1416هـ.
- 30- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن(ت1422هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/1، القاهرة، 1984م.
- 31- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط/3، القاهرة، 1988م.

- 32-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني(ت643هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، ط/1، المدينة المنورة، 2006م.
- 33-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود الزمخشري(ت538هـ)، دار الكتاب العربي، ط/3، بيروت، 1407هـ.
- 34-لباب التفسير، أبو القاسم محمود بن حمزة الكرمانى(ت بعد531هـ)، تح: أربع رسائل دكتوراه بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض(1404هـ ، 1429هـ).
- 35-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي ابن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني(ت775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 1998م.
- 36-المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
- 37-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي(ت542هـ)، تح: عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 1422هـ.
- 38-مدارك التنزيل وحقائق التأويل(تفسير النسفي)، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي(ت710هـ)، تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، ط/1، بيروت، 1998م.
- 39-المشكلة في الحديث النبوي الشريف دراسة لغوية، د. علي عبد الخالق كاظم الشكري الجبوري، نيبور للطباعة والنشر، ط/1، بغداد، 2021م.
- 40-معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور(ت370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، ط/1، المملكة العربية السعودية، 1991م.
- 41-معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط(ت215هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط/1، القاهرة، 1990م.
- 42-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ)، عالم الكتب، ط/1، بيروت، 1988م.

43-معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط/1، الأردن، 2000م.

44-معتزك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت، 1988م.

45-مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط/3، بيروت، 1420هـ.

46-ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

47-النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).